# الاثـر المتغيـر الأمنـي فـي العلاقـات العراقية التركية بعد عام ٢٠١٤

م.م. يسرى طه حافظ (*)

## المقدمة

تـؤدي تركيـا دور مميـز وفاعل في السـاحة الإقليميـة والعربيـة وترتبط بعلاقـات متداخلة مع العراق لعدة أسـباب مثل الحدود المشـتركة وكذلك قضية المياه مضاف الى ان تركيا تعتبر منفـذ رئيسـي لتصديـر النفط العراقـي ، وقد توتـرت العلاقـات بعد عـام ٢٠١٤ بعد دخول تنظيم (داعش) الإرهابي لمدينة الموصل ،وان العلاقات الثنائية ينصرف معناها الى التفاعلات التي تحدث بين دولتيـن في جوانب كثيرة منها اقتصاديـة وثقافية وجغرافية ، الا اننا نجد دائما الجانب السياسـي والجانـب الأمني يأخذ الحيز الأكبر من الاهتمام ، وقد تنطوي هذه العلاقات علـى نوع مـن التعـاون واخـر مـن التنافس والصراع او كليهما حسب الظروف وينتج عن هذه التفاعلات مجموعة تأثيرات سياسـية تؤثر في سلوك الدولتين الأمني .

### الفرضية

يقودنـا بحثنا الـى فرضية مؤداهـا ان المتغير الأمني يؤثر في سير العلاقات العراقية التركية ،آذ ان استقرار المتغير الأمني سيؤثر إيجابا في العلاقات وسيعود عليها بالازدهار والتطور في كافة الجوانـب السياسـية والاقتصادية ، اما اذ كان العنصر الأمني يتسـم بعدم الاستقرار فانه سيعود على العلاقات بالتوتر .

### الإشكالية

لغرض اكمال البناء الفكري اتسـقت الإشكالية مع الفرضية وهنا يبرز السؤال المركزي: كيف سـيؤثر المتغير الأمني في العلاقـات العراقية التركية.

### أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من أهمية اثر المتغير الأمني عبر دراسـة تأثيره في سـير العلاقات العراقية التركيـة واليات التأثير ومدى تطبيق الاتفاقيات الأمنية التي تعقد والتزام كل من العراق وتركيا في الالتزام بتطبيقها.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والولية - جامعة بغداد
Yousra.t@cis.uobaghdad.edu.iq

**منهج البحث**

اعتمد البحث على عدة مناهج في تحليل ودراسة الموضوع للوصول الى نتائج علمية، اذ تم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يشير الى تاريخ العلاقات وكيفية تطورها على مدى الحقب الزمنية وكذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي أشار الى التزام الطرفين ببنود الاتفاقيات التي تحقق مصالحهما القومية.

**هيكلية البحث**

يأتي البحث في أهمية اثر المتغير الأمني في العلاقات العراقية التركية عبر بيان الاتفاقيات والبيانات الرسمية بين البلدين وحتى تتمكن الدراسة من تحقيق هذا الهدف فقد قسم البحث الى محورين مضاف للمقدمة والخاتمة، اذ تحدث المحور الأول في تطور العلاقات العراقية التركية بينما بحث المحور الثاني في دور الاتفاقيات الأمنية في تطور العلاقات العراقية التركية.

**المحور الأول: تطور العلاقات العراقية التركية**

اتبعت تركيا مبادئ أربعة في علاقاتها الخارجية وهي الامن للجميع والحوار مع الجميع وخلق التبعية الاقتصادية بشكل متبادل والاحترام المتبادل ، وعملت تركيا بهذه المبادئ من اجل خلق تفاعلية للتعاون الإقليمي كمسؤولية تكون نابعة من تاريخها وموقعها الجغرافي فهي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك التعاون الاقتصادي في البحر الأسود ، ويدرك صانع القرار التركي مسؤولية تركيا النابع من موقعها الاستراتيجي لهذا تتبع سياسات تسعى من خلالها الى تحقيق الامن والاستقرار والرفاهية الاقتصادية والنمو المستمر ، اذ تتشارك تركيا الحدود مع العراق وسوريا وتكون العلاقة بين تركيا وجيرانها ليس قائم فقط على الجانب الأمني بل ينبع من الجانب التاريخي كذلك [١] .

تسعى السياسة التركية في تفاعلاتها وعلاقاتها الإقليمية ومع دول الجوار خاصة العراق وسوريا من اجل احتواء المسالة الكردية، اذ تعد المسالة الكردية من اوليات السياسة التركية، اذ بدآ الاهتمام التركي بالقضية الكردية بعدما بدا حزب العمال الكردستاني في العمليات المسلحة ضد الحكومة عام ١٩٨٤، لهذا عمدت تركيا الى اتباع مجموعة من السياسات يمكن اجمالها بما يلي : [٢]

١-التعاون والتنسيق مع دول الجوار للحد من الطموحات السياسية للأكراد

٢-وضع استراتيجيات وسياسات امنية تهدف الى بناء قدرات عسكرية قادرة على حماية الدولة وحدودها الجغرافية والسيادية.

٣- العمل على اتباع تفاعلات سياسية الهدف منها تقديم ضمانات دفاعية واحتوائية لمواجهة مطالب دول الجوار الجغرافي.

٤-مقاربة مشكلات الاندماج الداخلي والتكامل مقاربة سياسية من خلال اتباع السياسة التركية إصلاحات هيكلية سياسية واقتصادية وعملت على توسيع خيارات التنمية البشرية في تركيا وركزت على المناطق ذات الكثافة الكردية.

واعتمدت تركيا في الجانب الأمني على العقيدة

الأمنية التي ترى بان الحاجة الى الامن يتطلب إقامة تفاعلات وتحالفات سياسية واستراتيجية تضمن لها موقف امني افضل لمواجهة مصادر التهديد ، ويدرك صانع القرار التركي ان ما تتمتع به تركيا من موقع جيوسياسي مهم للأمن الإقليمي وللعلاقات بين الدول المجاورة يدخل تركيا في علاقات تضمن فيها تقديم الخدمات الأمنية المتبادلة [٣].

اتسمت العلاقات العراقية التركية في الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٠-١٩٩٠ بالتعاون حيث ارتفعت نسبة التبادل التجاري بين البدين وإقامة المشروعات الانشائية في العراق مضاف لسماح العراق لتركيا بمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الحدود العراقية ، اذ كسب الأخير مقبولية من السكان الاكراد في المنطقة ، ولكن العلاقات توترت بعد عام ١٩٩٠ بين العراق وتركيا وذلك للأسباب التالية :[٤]

١-فقدان الحكومة المركزية في بغداد السيطرة على منطقة شمال العراق.

٢-هروب ما يقارب نصف مليون كردي نحو الحدود التركية نتيجة لضغط الحكومة المركزية مما أدى الى خلق ازمة لاجئين لتركيا.

٣-احدثت ازمة اللاجئين الاكراد في وضع المسالة الكردية بشكل واضح على الاجندات الدولية وهذا يعتبر امر مرغوب فيه من قبل تركيا

٤- خضعت منطقة شمال العراق لحماية الأمم المتحدة وهذا يعني توفر حماية شرعية دولية للأكراد.

تغيرت علاقات تركيا الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة تغييرا شامل ذات بعد دينامي اكثر قائم على أنماط التأثير المتبادل بين السياسات الإقليمية ، فقد برزت تركيا في منطقة الشرق الأوسط كلاعب مؤثر مستندة في ذلك الى موقعها الجغرافي واقتصادها وقدراتها العسكرية ، فقد سمحت تركيا بان تستخدم الولايات المتحدة الامريكية مجالها الجوي في ضرب العراق وقامت كذلك بأغلاق خط انابيب نفط كركوك وهو جزء من العقوبات الاقتصادية على العراق ، وبهذا قد تكون العلاقات العراقية -التركية دخلت في حالة من التوتر الا ان بعد استلام حزب العدالة والتنمية وتبني صانع القرار التركي لسياسة تصفير المشاكل التي تحدث عنها احمد داوود اوغلو قامت تركيا بإعادة هيكلية سياستها الخارجية [٥].

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتغيير هيكلية النظام الدولي ، ادرك صانع القرار التركي المتغيرات والمكانة التي أصبحت تتمتع بها الولايات المتحدة الامريكية بتفردها في قيادة النظام الدولي ، عملت تركيا على توظيف تلك المتغيرات بما يخدم مصالحها ، اذ ايدت تركيا التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية للحرب ضد العراق في عام ١٩٩٠ ، مضاف لتعاطف تركيا مع اكراد العراق والتعاون معهم خارج الاطار الرسمي ودون موافقة الحكومة العراقية ، وقد تخلت تركيا عن سياستها القائمة بعدم التدخل في الشأن العراقي والقيام بعمليات عسكرية لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني وكذلك مارست الضغط على الحكومة العراقية من خلال المياه وحماية التركمان [٦].

وتربـط تركيا والعـراق علاقـات اقتصادية اذ تشـكل تركيا مدخل حيوي للـواردات التجارية للعـراق مضـاف لدخول أنـواع مـن البضائع والسلع الى أسواق العراق ، كما تعد تركيا منفذ لتصديـر النفط العراقي عبـر انابيب النفط التي تمر خلال الأراضي التركية ومنها الى شواطئ البحـر الأبيض المتوسـط ثم لتصـل بعدها الى الأسـواق العالمية ، وبعد عام ٢٠٠٣ ازدهرت العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا خاصة على صعيد التبادل التجاري والاسـتثمارات مع تركيا خاصة الشـركات التي تتمتع بالمسـاهمة والاسـتثمار فـي بنـاء الاقتصـاد العراقي ، اذ بعـد التاريخ المذكور انفا اسـتحوذت العلاقات الاقتصاديـة على العلاقـات العراقية التركية اكثر من غيرها [٧].

ويمثل الدسـتور العراقي مرجـع مهم في إدارة علاقاتـه الخارجية ، فقد حدد السـتور ان صنع السياسـة الخارجية العراقية هي من اختصاص السـلطة الاتحادية او الحكومة المركزية ، وقد ضمـن الدسـتور العراقـي لعام ٢٠٠٥ بشـان السياسـة الخارجيـة اذ يؤكـد علـى اسـتقلالية السياسـة الخارجيـة العراقيـة والتـي تؤكد في علاقاتها على مبدا حسـن الجـوار والذي يكون الأسـاس التـي تقـوم عليهـا العلاقـات الدولية وهو مقتبس مـن ميثاق الأمم المتحدة ، وقد اكد الدسـتور بان تدار الازمات التـي تتعرض لها البلاد باللجوء الى الطرق السـلمية منعا لتكرار النزاعـات التـي تعـرض لهـا البلاد قبـل عام ٢٠٠٣ [٨] .

وتحكـم العلاقة التركية اتجـاه العراق بعدد من الثوابت أهمها :[٩]

١-الحفاظ على وحـدة الأراضي العراقية اذ ان أي تقسـيم للأراضي العراقية الـى دويلات او فيدراليات يمس بالأمن التركي اذ تجدد المطالب الكردية بإقامة إقليم في الوسط والجنوب التركي

٢-العمـل على منع أقامه دولة كردية ذات حكم مسـتقل في شـمال العراق اذ ترفض تركيا أي إقامة لدولة كردية سـواء في العراق او سوريا او تركيا .

٣-حمايـة الأقلية التركمانية في العراق اذ تمثل ورقة الأقليات احد الثوابت التي تحكم العلاقات التركيـة – العراقيـة اذ يوجد في مدينة كركوك مـا يقـارب المليون وأربعة مئـة الف تركماني وبالتالي تتدخل تركيا في الشـؤون العراقية في مدينة كركوك الى جبال حمرين [١٠].

وتربط العراق وتركيـا روابط تاريخية وثقافية وإنسـانية عميقـة الجـذور ، وتشـمل الركائز الأساسـية في العلاقـات العراقيـة التركية في الحفاظ على الوحدة السياسية وسلامة الأراضي العراقيـة مضاف لمواصلة تعزيز العلاقات في مجالات الاسـتثمار والتجـارة والنقـل والبيئة الأساسـية وتعزيـز التعـاون في مجـال الامن ،مكافحـة الإرهـاب وتعزيز حقـوق التركمان العراقيين والتي تشـكل رابط انساني بين تركيا والعراق ، وقد انشا مجلس التعاون الاستراتيجي عام ٢٠٠٩ لبناء الية تنسـيق مؤسسية للعلاقات وقـد اجتمـع المجلس لحـد الان ثـلاث مرات اخرهـا كان في عـام ٢٠١٧ ، بعد ذلك حدثت فترة من الركود بسـبب الأوضاع السياسية في العـراق وجائحة كورونا ، وبعدها زار الرئيس العراقـي محمـد شـياع السـوداني تركيـا عام ٢٠٢٣ اذ اعلـن الجانبـان خلال هـذه الزيارة

اعتمادهـم على اعلان انقرة بين تركيا والعراق بشان التعاون في مشروع طريق التجارة والنقل والتنمية تلـى ذلك زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغـان اذ تضمنت هذه الزيارة التأكيد على تعزيز العلاقـات الثنائية بين الطرفين في مجالات تشمل النقل والطاقة والصناعة والعلوم والاسـتثمارات وهذه الزيارات اضفت الطابع المؤسسـي علـى اتفاقية الاطار الاسـتراتيجي للتعاون المشترك [١١] .

**المحور الثاني :**

ينتمي العراق وتركيا لبيئة الشـرق الأوسط ، اذ يعد المتغير الأمنـي من اهم المدخلات المؤثرة في التفاعلات بين الطرفين ويؤثر كذلك المتغير الأمني على الاسـتقرار السياسـي والذي يعني القـدرة علـى المشـاركة والاسـتمرارية دون اللجوء الى العنف .

اتسـمت العلاقـات العراقيـة التركيـة بعـدم الاسـتقرار فـي اغلـب الأحيان بسـبب بعض القضايا العالقة والتي تؤثر على سـير العلاقات بين الطرفيـن مثل قضيـة إدارة المياه والأقلية التركمانيـة وكذلـك وجـود حـزب العمـال الكردسـتاني الـذي يقـع على لائحـة الإرهاب الأمريكي والذي يتخذ من جبال شـمال العراق مـلاذ له، فعلـى صعيد إدارة قضيـة المياه كان العراق قد ابدى اعتراضه على السياسـة المائية التركية خاصة ان العراق يقع في مسار النهرين (دجلة -الفرات ) تزامن ذلك مع بدء تركيا ببناء السـدود لتوليد الطاقـة الكهرومائية على نهري دجلـة والفرات مثل سـد اتاتورك وسـد كيبان وكاراكايا مضاف لبناء السدود فقد عمدت تركيا في بعـض الأحيان الى تخفيـض او قطع تدفق مياه النهرين لأسـباب جيوسياسـية مثلما حدث بعد دخول العراق للكويت ١٩٩٠ .

حكمت العلاقات العراقية التركية مثلما اشـرنا سـابقا عدة قضايا من بينها المسالة الكردية ، اذ بعد الحرب العالمية الأولى نظم الاكراد انفسهم في حركات مقاومة مسـلحة مارست تمرد على الـدول وفي مقابل هذا واجهـت الحكومات هذه الحـركات ووصفتهـا بانهـا حـركات عصيان وتمـرد ضد سـلطات هذه الـدول ، وهذا يعني ان تركيا تعاملت مع المسـالة الكردية على انها تمثـل تحـدي امني لهـا على الصعيـد الداخلي والخارجي لذلك نسـقت مع دول الجوار بشـن عمليات عسـكرية ضد الحـركات الكردية ، اذ ان مـن المعلوم ان السياسـة التركية تقوم على ثلاث أسس تجاه الاكراد وهي : أولا وفقا للمادة (٨٨) مـن الدسـتور التركـي لعـام ١٩٢٤ ان جميع سكان تركيا هم اتراك مهما كانت ديانتهم او قومياتهـم وهذا يعني انـكار للوجود الكردي ، العنف باسـتخدام القوة العسكرية ثانيا ، وثالثا اتفقت تركيا مع كل من العراق وسوريا لمواجهة الحـركات الكرديـة ، وكان لقـرار العراق في عام ١٩٧٠ بمنح اكـراد العراق حكما ذاتيا هو تهديد لتركيا لانه يشـجع الاكراد في تركيا على المطالبة بحقوقهم [١٢]

ولابـد لنا مـن التطرق لمفهوم الامـن ، اذ يعد الامن من المفاهيم ذات الابعاد المتعددة ويتسـم بانه ذات طبيعة متحركة ، اذ يتسـم بانه يتطور بتطور الظـروف والاحداث والامن هو نقيض الخوف أي بمعنى السـلام ومصدره الفعل امن امنـا وامانا وامنـه أي بمعنى اطمئنـان النفس

وسكون القلب وذهاب الخوف ويقال كذلك امن من الشر أي سلم منه ، وقد عرف الامن في قاموس بنغوين للعلاقات الدولية على انه مصطلح يشير الى غياب ما يهدد القيم النادرة ، اما مصطلح الامن القومي فقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية الا ان جذور المصطلح يعود الى ما بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ والتي بموجبها تأسست الدولة القومية [١٣] .

وحسب ليبمان يعد الامن قيمة متغيرة تنقص او تزيد على حسب قدرة الامة على صد أي هجوم او هزيمة وهذا لا يعد في اطار التهديد ولا يعد في اطار الحرب ، وقد اتفق ارلوند ويلفر مع ليبمان في تعريف الامن بوصفه قيمة متغيرة [١٤].

وفي عام ١٩٩٧ أعلنت تركيا عن انشاء منطقة امنية لها في شمال العراق الغرض منها منع تسلل عناصر حزب العمال الكردستاني الى داخل تركيا وهذا الامر قد رفضته الحكومة العراقية بتقديم مذكرات احتجاج على قيام تركيا المنطقة الأمنية ، وقد توترت العلاقات العراقية التركية في عام ١٩٩٩ بسبب استمرار العمليات العسكرية التركية داخل الاراضي العراقية وقد ازدادت العلاقات سوء بعد الرفض التركي للطلب العراقي المقدم لرئيس تركيا السابق (بولنت اجاويد ) بشان منع استخدام الطائرات البريطانية والأمريكية لقاعدة انجرليك التركية في هجومها على العراق ، مضاف لهذا فقد سعت السياسة التركية الى منع قيادات الأحزاب الكردية بالتفاوض مع الحكومة المركزية [١٥]

بعد تغير البيئة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي شهدت تحولات كبيرة في النظام السياسي الذي يمتلك وجهات نظر مختلفة عن النظام السابق والذي يؤكد في سياسته على إقامة حسن الجوار خاصة مع تركيا التي تربطه معه روابط جغرافية مثل الحدود المشتركة والمياه ، مضاف الى ذلك ان تركيا تعد منفذ لتصدير النفط العراقي الى الخارج ، لذلك اتسم التعامل العراقي مع تركيا بين الانفتاح السياسي والتعامل بحذر بما يتلائم مع المصالح القومية العراقية ، اذ بعد العلاقات المتوترة بين الطرفين فترة الثمانينات والتسعينات ، اذ حرص العراق على تطوير علاقاته مع تركيا مع إزالة جميع المعوقات التي تسيئ للعلاقات بما في ذلك حزب العمال الكردستاني اذ عبر الرئيس الأسبق جلال الطالباني بقوله (نحن لن نضحي بعلاقاتنا الاقتصادية والثقافية مع تركيا بسبب منظمة إرهابية) مضاف لذلك قول وزير الخارجية العراقي آنذاك هوشيار زيباري ( لقد اتفقنا على ان يكون موقفنا موحدا لمكافحة الإرهاب ولن نسمح لاي طرف بما ذلك حزب العمال الكردستاني بتسميم علاقاتنا الثنائية ) ، وضمن هذا التوجه زار الرئيس جلال طالباني تركيا في عام ٢٠٠٨ في زيارة رسمية دعا فيها الساسة الاتراك الى زيارة العراق وفتح افاق التعاون في المجالات الاقتصادية والأمنية ، ونتيجة لهذه الدعوى فقد زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان العراق وتم التوقيع على اتفاقية لأنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي بين الطرفين ، وقد تبادلت الزيارات بين الطرفين وكان الغرض منها هو تعزيز العلاقات واليات التعاون الاقتصادي والسياسي مضاف للتنسيق لغرض مواجهة نشاط حزب العمال الكردستاني [١٦].

يمثـل حـزب العمـال الكردسـتاني احـد اهـم المسـببات في سـوء العلاقات العراقية التركية وتصنفه تركيا على انه من المنظمات الإرهابية وانه يمثل تهديد للأمن التركي كونه يتبنى فكرة دولـة كردسـتان الكبـرى أي تلك التـي تجمع الاكـراد المتواجدين في دول أربعة وهي تركيا -ايران -سـوريا – العـراق وهي تؤمن بالخيار المسـلح لتحقيـق قيام الدولـة الكرديـة ، وبعد التدخل العسـكري العراقي في الكويت وفرض العقوبـات الدولية علـى العراق ومـن ضمنها فرض منطقـة حظر للطيران فـوق الأراضي الشـمالية العراقيـة ممـا أتـاح لحـزب العمال الكردسـتاني حريـة الحركـة وأعطـى للقوات التركيـة الفرصـة فـي مطاردة الحـزب داخل الأراضي العراقية [١٧].

بعـد فـرض منطقة حظـر الطيران في شـمال العـراق جعل مـن المنطقة تعانـي من ضعف جيوبوليتكي ومما مهـد الطريق لتواجد القوات العسـكرية التركيـة لمطـاردة عناصـر حزب العمـال الكردسـتاني ، اذ بـدأت حالة الضعف بعـد عقد الاتفاقيـة الأمنية بين العـراق وتركيا عـام ١٩٩٤ اذ سـمح لتركيـا بموجـب هـذه الاتفاقيـة التوغل الى عمـق الأراضي العراقية بمسـافة ٢٥كم لملاحقة عناصـر حزب العمال الكردستاني ، وبعد تواجد عناصر تنظيم داعش الإرهابـي داخـل الأراضـي العراقيـة تطلبت الحاجـة الـى اسـتدعاء قـوى إقليميـة ودولية لمواجهـة التنظيـم ، وكان من بين هـذه القوى تركيـا والتي كان دورها في تقديم المسـاعدات العسـكرية وتبادل المعلومات الاستخبارية وان هذا الشـئ أدى الـى تزايد التواجـد التركي في العـراق اذ أقيم لـه في منطقة قريبـة من مدينة بعشيقة العراقية مقر لإقامة معسكر جديد لتركيا [١٨].

تمثلت النظرة التركيـة للأمن بتحقيق المصالح السياسـية والاقتصادية وامـن الطاقة والتجارة مضـاف الى احتواء مصـادر التهديد القائمة او المحتملـة خارجيـة كانت ام داخليـة ، وبالتالي طورت تركيـا نظرتها للأمـن فعملت على ان تكون قاعدة امنية لها كامتداد امني واستراتيجي وليس فقط كموقع اسناد لوجستي او أداة سياسية عسـكرية بيد القوى الكبرى فـي النظام الدولي [١٩]. يرتبـط العـراق وتركيـا بحكـم الجـوار الجغرافي بعلاقـات قوية في مختلف المجالات ، فعلـى الصعيـد الاقتصـادي فهنـاك رؤى ودراسـات بـان يصل حجـم التبـادل التجاري الـى ٢٠ مليار دولار في السـنة ، ويكون ذلك عن طريـق تطوير التجارة البينية بين الطرفين ، فعـن طريـق تركيـا وبالتحديد مينـاء جيهان التركـي يتم تصديـر النفط العراقـي اذ يتوزع مـن تركيا الى بقية الدول المسـتوردة ، وبذات الوقت تصـدر تركيا مختلف البضائع والسـلع والمنتجـات الزراعية والصناعية الى العراق ، ومن الضروري ان تتطور العلاقات الاقتصادية والتجاريـة بيـن الطرفيـن لتكون الأسـاس في العلاقـات القائمـة علـى المصالـح المتبادلة ، مضاف لهذا التبادل فان الشركات التركية بدأت بالاستثمار في العراق خاصة في مشاريع البنية التحتية للعـراق لحاجة البنيـة التحتية العراقية للبنـاء والتطور[٢٠] .ويعـد المتغير الأمني مهم للعلاقات الدولية خاصة لعلاقات حسـن الجوار ومواجهـة الاضرار الأمنية لـكل بلد والحيلولة

دون جعل أراضيه منطقة للإرهاب، ويعد المتغير الأمني مهم للعلاقات العراقية التركية لوجود العديد من القضايا التي تتطلب الحل عن طريق الدبلوماسية والحوار بين الطرفين ، لان ما يحصل في أي طرف سوف يؤثر بالسلب في الطرف الاخر ، لذا فان احترام الاتفاقيات بين الطرفين ضرورية لجعل البلدين والمنطقة امنة [٢١] .

نظرا للتطورات الأمنية اصبح من ضروريات الاستراتيجية التركية العمل ضمن اطار التأثير الاستراتيجي المتبادل للإقليم او مع الدول المجاورة على وجه الخصوص لفتح باب المناورة والحوار، فمثلا تحتاج سوريا الى تطوير سياسات تلائم الفترة التي تلت فترة تحالفها مع الاتحاد السوفيتي السابق[٢٢]، ويقوم الموقف التركي على توازن المصالح التركية فنراه يتراوح بين المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة داعش وبين عدمها وبين العلاقات التركية الإقليمية والدولية الدافعة الى المشاركة العسكرية لمكافحة داعش ، الا ان الموقف التركي بدا يتغير بعد احتجاز الرهائن في السفارة التركية في الموصل ، اذ أبدت تركيا استعدادها للتعاون سواء كان تعاون سياسي ام عسكري ضد تنظيم داعش ، اذ اصدر الرئيس التركي امر رئاسي موجه الى رئيس الأركان بتحديد عمل القوات البرية ونطاقها داخل الحدود مع سوريا ليمهد لصنع منطقة عازلة مضاف لتقديم مذكرة الى البرلمان التركي من اجل الحصول على تفويض للقيام بعمليات عسكرية عبر الحدود مع سوريا والعراق . في عام ٢٠٠٧ وقع العراق وتركيا على اتفاقية المجلس الأعلى للتنسيق الاستراتيجي بين الطرفين اذ احتوت هذه الاتفاقية على عشر مذكرات تضمنت الجوانب الاقتصادية والتجارية والسياسية والأمنية والثقافية ، اذ سمح العراق لتركيا بالدخول الى عمق ٣٥كم داخل الأراضي العراقية لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني ، وقد حدد العراق وتركيا الغايات الاستراتيجية التي تقف وراء توقيع مذكرات التعاون في الجانب الأمني اذ تمثلت بما يلي :

١-إيجاد حلول للتهديدات الأمنية بين البلدين

٢-القضاء على التهديدات الأمنية التي تشكلها الجماعات الإرهابية والمحضورة في البلدين والتي تكون ضد سلامة البلدين وامنهما الإقليمي

٣- الاحترام المتبادل للسيادة

٤-انهاء الوجود العسكري التركي في العراق

٥- إيقاف الخروقات بين البلدين

وقد حددت المسارات التي تنفذ من خلال الاتفاقات الأمنية بما يلي :

١-التدريب العسكري مضاف للتدريب على انفاذ القانون

٢- مواجهة التهديدات الارهابية ومكافحة الإرهاب

٣-الحفاظ على امن الحدود المشتركة بين الطرفين

٤- الحد من الهجرة عبر الحدود والهجرة الغير شرعية

٥- تسوية قضية الإرهابيين الأجانب

٦- الحد من التهريب والمخدرات عبر الحدود

٧-التبادل المعلوماتي الاستخباري

٨- انشاء مركز للتنسيق الأمني المشترك بين الحدود

٩- تعزيز التعاون في مجال الصناعات العسكرية[٢٣]

ويرتبط الامن بصورة مباشرة في الظاهرة الإرهابية التي تعد من اهم المتغيرات المؤثرة في العلاقات ما بين الدول ، اذ شكلت التنظيمات الإرهابية بعد احداث الربيع العربي عام ٢٠١١ عامل مؤثر ، خاصة بعد ظهور ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام (داعش ) ، اذ كتب في هذا الشأن الدبلوماسي الأمريكي هنري كيسنجر في كتاب النظام العالمي بان داعش تريد إعادة العالم الى ما قبل وستفاليا وانها ستؤثر في شكل التحالفات الدولية وبالتالي في شكل النظام الدولي ومدى تاثيرها في العلاقات ما بين الدول في منطقة الشرق الأوسط ، اذ شهدت المنطقة ارتفاع في عدد الضحايا عام ٢٠١٤ بحدود ٨٠٪ عند المقارنة بعام ٢٠١٣ ، اذ بلغ عدد الضحايا من تنظيم داعش في العراق ما يقارب ٩،٩٢٩ حالة وارتفعت بعدها في عام ٢٠١٥ وشملت مناطق مختلفة من العالم[٢٤] .

وبسبب المتغيرات التي طرأت على القرن الواحد والعشرين والتي تمثلت في تزايد الاتصال العالمي مضاف لزيادة نسبة التجارة العالمية بالكم والنوع فان هذا أدى الى انتشار الأسلحة الخفيفة في العالم وبالأخص في الدول الهشة ، وعلى على هذا الأساس فقد نمت حالة انعدام الامن وعدم الاستقرار وزيادة الجريمة المنظمة في العديد من الدول[٢٥] .

ومن أسباب ظهور تنظيم داعش هو ما يرتبط بالسباب الداخلية للبلدان فمثلا عانت سوريا من ضعف في شرعية الحكم لديها مما أدى الى بروز حركات تعمل بالضد من النظام السياسي، وقد اثر هذا على البيئة الأمنية الموجودة في المنطقة مضاف لهذا العوامل الاقتصادية والاجتماعية تؤدي الى ظهور مثل هكذا تيارات اذ تعمل على استهداف الاستقرار المجتمعي والاستقرار السياسي وبالتالي تؤثر في استقرار دول الجوار.

في عام ٢٠٠٨ وقع الطرفان العراقي والتركي الإعلان السياسي المشترك للمجلس الأعلى للتعاون بين العراق وتركيا والذي جاء فيه (ان العلاقة بين الجمهورية العراق والجمهورية التركية تتسم بوجود روابط اجتماعية وتاريخية وعلاقات حسن الجوار المشتركة ، وان البلدين يتقاسمان ذات الأفكار حول الأهداف الإقليمية للترويج للسلام والاستقرار والحرية والازدهار وتطوير أليه الحوار لزيادة اتعاون والتنسيق الاقتصادي ) ، اذ يؤكد هذا الإعلان على ضرورة التزام الطرفين بعناصر التعاون الموجودة في مذكرة التفاهم والتي وقعت بين الطرفين عام ٢٠٠٧ [٢٦] .

وطبقا للبيان السياسي بين الطرفين فان الشراكة الاستراتيجية تتضمن المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والتي تشمل ما يلي [٢٧]:

١- دعم الجمـود العراقية في مكافحة الإرهاب والمحافظة على استقلال العراق وسيادته وعقد اتفاقيات ثنائية غرضها تأسيس روابط قوية بين البلدين .

٢- احتـرام الحـدود الدولية من خـلال الالتزام بمبـادئ ميثاق الأمم المتحدة وكذلك التعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية

٣- التأكيـد على احتـرام التعايش السـلمي من خلال احترام التعددية القومية والثقافية والدينية مضاف لاحترام هوية العراق

٤- تطوير وتشـجيع برامج التبادل الدبلوماسي والثقافـي مع تطويـر التعاون بين المؤسسـات خاصة في مجال التعليم والتكنولوجيا .

٥-التنسـيق بيـن السياسـات لـكل الطرفين في المحافـل الدولية مثـل الدعم المتبـادل لطلبات المنظمات واللجان الدولية .

٦- تشـجيع التعـاون بهـدف تنشـيط وتعزيـز السياسة من خلال عقد اتفاقيات للتعاون والتعامل الاقتصادي والاسـتراتيجي بين الطرفين وعقد اتفاقيـة تجارة حـرة وتطوير برامج مشـتركة لتاسيس منطقة تجارة حرة.

٧- مـن الجانـب الأمنـي اتفق الطرفـان على احترام أراضي البلدين ودعم الجهود المشتركة لمنع انتقال الارهابين والأسـلحة غير الشرعية والتاكيـد علـى أهميـة التعاون للسـيطرة على الحدود المشتركة .

٨- تطوير العلاقات التجارية خاصة التي تتعلق بالصناعـات الدفاعية من خلال اجـراء اتفاقية محاربة الإرهاب .

٩- اكمـال الاتفاقيـة الاطاريـة العسـكرية بين رؤسـاء الأركان في البلديـن والتي تنص على دعم التعاون المسـتمر بين نائبي رئيسي اركان الجيش العراقي والجيش التركي لإتمام التعاون العسكري لتدريب وتعليم الضباط العراقيين .

انتهجت السياسة التركية سياسة تصفير المشاكل او تصغير الازمات مع دول الجوار والتي أسس لها وزير الخارجية الأسـبق احمد داوود اوغلو ، ورغم ذلك اتسـمت العلاقات العراقية التركية بعدم الاسـتقرار بين الطرفين فتارة متعاونة في جانب وتارة متراجعة في جانب اخر .

## الخاتمة

تأثـرت العلاقـات العراقيـة التركيـة بالمتغير الأمنـي تأثـراً شـديدا كونـه يؤثر فـي الجانب الاقتصادي وفي الجاني السياسـي وفي الجانب التجـاري علـى وجـه الخصـوص اذا يؤثـر الاسـتقرار الأمني على سير العمليات التجارية التبادلية بين الطرفين وكذلك يؤثر في الاستقرار السياسـي خاصة وان الطرفـان يرتبطان بعدة قضايـا مثلمـا ذكرنـا فـي البحث منهـا قضية المياه وقضية الأقلية التركمانية مضاف لوجود عناصر حزب العمال الكردستاني اذ ان التدخل العسـكري التركي داخـل الاراضـي العراقية بحجة مطاردة عناصر حزب العمال .

## المصادر

١-مجموعـة باحثين ،الحـوار العربي التركي بين الماضي والحاضر ،ط١ ، مركز دراسـات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ .

٢-عقيل سيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢.

٣- برهام فولد ، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٩ .

٤-شيماء معروف سرحان ، خيارات تركيا نحجو العراق بعد تحرير الموصل ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد : ٥٧، ٢٠١٧.

٥- نبيل محمد سليم ، العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠٠٣ في بعدها السياسي والأمني ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد :٦٧ ، ٢٠٢١ .

٦- منى حسين عبيد ، العلاقات العراقية -التركية واثرها في استقرار العراق ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد : ٦٠ ،٢٠١٥ .

٧-فارس محمد العمارات وإبراهيم محمد الحمامصة ، الامن السيبراني المفهوم وتحديات العصر ، ط١ ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٢.

٨- محفوظ رسول ، امن الطاقة في العلاقات الروسية الاوربية ، ط١ ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، ٢٠١٧ .

٩-لطيف كامل كليوي وزينب علي مظلوم ، تحليل جيوسياسي للعلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، ٢٠٢١ .

١٠ عبدالله ناهض عباس ، العلاقات العراقية التركية ... قراءة في التحديات والفرص ، بحوث ودراسات تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٢٤

١١- عمر كامل حسن ، النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة -دراسة مستقبلية- دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٩

١٢- عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية -والتغيير ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ٢٠١٢

١٣- جاسم يونس الحريري ، التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي ، دار جنان للنشر ، عمان ، ٢٠١٧ .

١٤- فراس الياس ،مذكرة التعاون الأمني بين العراق وتركيا .... الواقع والتداعيات ، على الرابط التالي :

Hptt;//studies.aljzeera.net

١٥- ياسر عبد الحسين ، داعش والنظام العالمي (رؤية عالمية) ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد٤٥-٤٦ ، ٢٠١٦ .

١٦ - طـارق محمـد ذنون ، الامـن الدولي في القـرن الواحـد والعشـرين، دار الاكاديميـون للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢١

١٧- تركيـا والعـراق يوقعان اتفاقيـة للتعاون الاسـتراتيجي ، صحيفة الخليج ،٢٠٠٨/٧/١١ على ارابط التالي :

https:// www.alkaleeg.ae

## الهوامش

١- مجموعـة باحثين ،الحـوار العربي التركي بين الماضي والحاضر ،ط١ ، مركز دراسـات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠، ص ٤٠

٢- عقيل سـيد محفـوظ ، السياسـة الخارجية التركية الاسـتمرارية والتغيير ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢، ص ٨٥

٣- المصدر نفسه ، ص ١١٣

٤- برهـام فولد ، الجمهوريـة التركية الجديدة تركيـا كدولـة محورية فـي العالم الإسـلامي ، مركـز الامـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية ، الامـارات العربيـة المتحدة ، ٢٠٠٩، ص١٣٩

٥- شـيماء معروف سـرحان ، خيارات تركيا نحجـو العـراق بعـد تحرير الموصـل ، مجلة المسـتنصرية للدراسـات العربيـة والدوليـة ، الجامعة المسـتنصرية ، العـدد : ٥٧، ٢٠١٧، ص٤

٦- نبيل محمد سليم ، العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠٠٣ في بعدها السياسي والأمني ، مجلة قضايا سياسـية ، جامعة النهرين ، العدد :٦٧ ، ٢٠٢١ ، ص ص ٣٠٤-٣٠٥

٧- نفس المصدر ، ص٨ .

٨- شـيماء معروف سرحان ، خيارات تركيا نحو العراق .....، مصدر سبق ذكره ، ص ٧

٩- المصدر نفسه ، ص ٨

١٠- شـيماء معروف سرحان ، خيارات تركيا تجاه العراق .....، مصدر سبق ذكره ، ص١٠

١١- Relations between Turkey and Iraq , Republic of turkey , ministry ; of foreign Affairs , on the link

WWW. MF A . gov t r

١٢- منـى حسـين عبيد ، العلاقـات العراقية -التركية واثرها في اسـتقرار العـراق ، مجلة دراسـات دوليـة ، مركـز الدراسـات الدولية والاسـتراتيجية ، جامعـة بغـداد ، العدد : ٦٠ ، ٢٠١٥ ، ص ٩٤

١٣- فـارس محمد العمـارات وإبراهيم محمد الحمامصة ، الامن السيبراني المفهوم وتحديات العصـر ، ط١ ، دار الخليج للنشـر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٢، ص ١٣

١٤- محفوظ رسول ، امن الطاقة في العلاقات الروسـية الاوربيـة ، ط١ ، مركـز الكتـاب الاكاديمي ، عمان ، ٢٠١٧ ، ص ٢١

١٥- منى حسـين عبيـد ، العلاقـات العراقية التركية .....، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦

١٦- لطيف كامل كليوي وزينب علي مظلوم ، تحليل جيوسياسي للعلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، ٢٠٢١ ، ص ص ١٥٢- ١٥٣

١٧- عبدالله ناهض عباس ، العلاقات العراقية التركية ... قراءة في التحديات والفرص ، بحوث ودراسات تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٢٤ ، ص ٥

١٨- عمر كامل حسن ، النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة -دراسة مستقبلية- دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٩ ، ص. ٢٢٩

١٩- عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية -والتغيير ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ٢٠١٢ ، ص ١١٨

٢٠- جاسم يونس الحريري ، التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي ، دار جنان للنشر ، عمان ، ٢٠١٧ ، ص ١١٢

٢١- جاسم يونس الحريري ، التنافس الإقليمي والدولي في العراق .....، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣

٢٢- احمد داوود اوغلو ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ط٢ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١١، ص٤٣٢ عمر كامل حسن ، النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة -دراسة مستقبلية- دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٩ ، ص. ٢٢٩

٢٣- عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية -والتغيير ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ٢٠١٢ ، ص ١١٨

٢٤- جاسم يونس الحريري ، التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي ، دار جنان للنشر ، عمان ، ٢٠١٧ ، ص ١١٢

٢٥- فراس الياس ،مذكرة التعاون الأمني بين العراق وتركيا .... الواقع والتداعيات ، على الرابط التالي :

Hptt;//studies.aljzeera.net

٢٦- ياسر عبد الحسين ، داعش والنظام العالمي (رؤية عالمية) ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد٤٥-٤٦ ، ٢٠١٦ ،ص ١٧٤

٢٧- طارق محمد ذنون ، الامن الدولي في القرن الواحد والعشرين، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢١ ، ص ١٨٢

٢٨- تركيا والعراق يوقعان اتفاقية للتعاون الاستراتيجي ، صحيفة الخليج ،٢٠٠٨/٧/١١ على ارابط التالي :

https:// www.alkaleeg.ae

٢٩- نبيل محمد سليم ، العلاقات العراقية

التركية بعد ٢٠٠٣ ..... ، مصدر سبق ذكرة ، ص ص ٣١٦،٣١٧


## الملخص

اتسمت العلاقات العراقية التركية بعدم الاستقرار فتــارة تتجه نحو التعــاون والاعتمادية المتبادلة في قضايــا مثــل الميــاه والتبــادل الاقتصادي والتجــاري ، وتارة أخرى تكــون متوترة لعدة قضايا مثل قضية الموصل والتدخل العســكري في الشــمال العراقــي بحجة مطــاردة عناصر حــزب العمــال الكردســتاني مضــاف للتدخل التركي في الشــآن العراقــي تدفعهم بذلك قضية الأقلية التركمانية والدفاع عن مصالحهم ، وان تزايــد الازمات بيــن الطرفين قد ترســم رؤية سيئة لمســتقبل العلاقات خاصة في ظل الأمور المشتركة بين الطرفين مثل الإرهاب الذي يقلل من إقامة فرص علاقات طيبة بين البلدين .

## Abstract

Iraqi-Turkish relations have been characterized by instability, sometimes moving towards cooperation and mutual dependence on issues such as water, economic and trade exchange, and other times being tense on several issues such as the Mosul issue and military intervention in northern Iraq under the pretext of pursuing elements of the Kurdistan Workers› Party, in addition to Turkish intervention in Iraqi affairs, which is driven by the issue of the Turkmen minority and defending their interests, and the increase in crises between the two parties may draw a bad vision for the future of relations, especially in light of the common issues between the two parties such as terrorism, which reduces the chances of establishing good relations between the two countries.



الكلمات المفتاحيــة : العلاقات العراقية التركية – حزب العمال الكردســتاني – الاستراتيجيات الأمنية -المياه -التركمان .

Keywords: Iraqi-Turkish relations - Kurdistan Workers› Party - Security strategies - Water – Turkmen.